مجلس النواب

ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية

بالتعاون مع جريدة « الصباح »

Mon . 29 . Jan . 2024 Issue No. 13 العدد 13 الاثنين 29 كانون الثاني 2024

مجلس النواب يكثّف إجراءاته لتمرير حزمة من القوانين المهمة

اقرأ في صفحات ملحق مجلس النواب

رئاسة مجلس النواب تدعم جهود اللجان النيابية في إدراج القوانين المنجزة على جدول الأعمال لغرض التصويت وتوجه بجدولة القوانين المهمة 02

الكهرباء والطاقة النيابية: ماضون في اجراءات تشريع قانون تنظيم الطاقة الكهربائية 03

اللجنة تؤكد على ضرورة عقد اتفاقيات ملزمة مع دول الجوار لضمان حصة العراق المائية 06

جهود تشريعية ورقابية لتعزيز استقرار الأمن الداخلي والمساهمة في حفظ الأمن الإقليمي 07

رئاسة مجلس النواب تدعم جهود اللجان النيابية في إدراج القوانين المنجزة على جدول الأعمال لغرض التصويت وتوجه بجدولة القوانين المهمة

المندلاوي: السلطة التشريعية أسهمت بشكل فعال في سن القوانين التي تعزز دور الأقليات

د. شاخه وان عبدالله يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين التي تخدم المواطن وتلامس حياته اليومية

جرجيس العطوان

ضمن رؤيتها المقبلة في تعجيل وتيرة إنجاز مشاريع ومقترحات القوانين وسبل انضاجها بصيغ تلبي الطموحات وتؤدي الخدمات المرجوَّة منها، وجهت رئاسة مجلس النواب اللجان النيابية لاستئناف عقد الجلسات وجدولة القوانين المهمة.

فقد ترأس السيد محسن المندلاوي رئيس مجلس النواب بالنيابة اجتماعاً موسعاً لرؤساء اللجان ونوابهم ،يوم الأربعاء 24 كانون الثاني 2024, بحضور نائب رئيس مجلس النواب السيد د. شاخوان عبد الله لبحث الأجندة التشريعية والرقابية واستعراض القوانين وجدولتها خلال الفترة المقبلة. وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تنظيم اجتماعات اللجان النيابية واستكمال نصابها القانوني بما يسهم في انضاج جميع مشاريع القوانين المهمة، الموجودة في أروقتها قبل إقرارها، فضلاً عن تفعيل دورها الرقابي بحسب تخصصها, فيما وجه في استئناف جلسات المجلس وإدراج القوانين الجاهزة للتصويت لدى اللجان ضمن جدول أعمال الجلسات المقبلة.

وناقش الاجتماع جملة من الملفات، منها التنسيق اللازم مع الحكومة حول الإسراع في حسم بعض مقترحات القوانين وإرسال جداول قانون الموازنة للسنتين 2024 و 2025.

وفي السياق ذاته دعا نائب رئيس مجلس النواب العراقي د.شاخه وان عبدالله أحمد، اللجان النيابية إلى ضرورة تكثيف الجهود والإسراع في إنجاز مشاريع القوانين المرسلة من الحكومة وفق الإجراءات القانونية والنظام الداخلي للمجلس، وأهمية حضور السيدات والسادة النواب داخل اللجان لاستمرار العمل، وشدد على إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين التي تخدم المواطنين وتمس حياتهم اليومية، وجاء حديث سيادته خلال اجتماع رئاسة المجلس مع رؤساء اللجان الذي عقد اليوم الأربعاء 24 /1 /2420 في القاعة الدستورية، فيما جرى التأكيد على أهمية استمرار أداء المؤسسة التشريعية فضلاً عن مناقشة حزمة من أهم القوانين المنجزة وتوجيه الدائرة البرلمانية لإدراج تلك القوانين على جداول الأعمال في الجلسات القادمة من أجل إقرارها.

وخاطب السيد المندلاوي خلال استقباله رئيس تجمع ذوي الإعاقة في العراق السيد (موفق الخفاجي)، وعدد من أعضائه، الحكومة بضرورة إعادة إرسال مشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013، الذي وصل إلى مرحلة التصويت داخل مجلس النواب قبل سحبه من قبل الحكومة، والذي من شأنه ضمان حقوق هذه الشريحة وتوفير حياة كريمة لها. وأشار إلى أهمية الأخذ بالمقترحات المقدمة من قبل شريحة ذوي الإعاقة، وضرورة إشراكها في مناقشة وانضاج التشريعات المتعلقة بها، فيما دعا الجامعات لإقامة دورات تثقيفية لذوي الإعاقة والصم والبكم، مطالباً في الوقت ذاته الجهات المعنية بتعزيز دمجهم في المجتمع. كما أكد السيد محسن المندلاوي في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، أن رؤية مجلس النواب انطلقت بتشريع منظومة قانونية رصينة لحماية حقوق المرأة العراقية التي تتطلب جهداً تكاملياً تشترك به الحكومة والأسرة والمدرسة والجامعة ورجل الدين والعشيرة ومنظمات المجتمع المدني، وصولاً لمجتمع ينبذ العنف بكافة أشكاله وألوانه تعلو فيه المنظومة القيمية للمرأة والتي منحها إياها ديننا الإسلامي.

وشدد المندلاوي على أن السلطة التشريعية أسهمت بشكل فعال في سنّ القوانين التي تُعزز من دور الأقليات، وبينها قانون الناجيات الأيزيديات وباقي المكونات، وأنه وجه لجنة حقوق الإنسان النيابية بإنضاج مسودة قانون التنوع وحماية الأقليات لتشريعه مطلع الفصل التشريعي المقبل، كان ذلك خلال استقباله مدير البرامج في مجلس الكنائس العالمي بسويسرا، والوفد المصاحب لها الذي ضم (مدير منظمة كابني للمساعدات الإنسانية بالعراق، ومدير منظمة أفق للتنمية البشرية في العراق). نائب رئيس مجلس النواب د.شاخه وان عبدالله يبحث مع نقيب المحامين ورئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين..تعزيز التعاون ودعم النقابات المهنية والاتحادات بالتشريعات والقوانين اللازمة

بحث نائب رئيس مجلس النواب العراقي د.شاخه وان عبدالله أحمد في مكتبه الرسمي ببغداد اليوم الثلاثاء 2023/10/17 مع نقيب المحامين العراقيين السيدة أحلام اللامي و رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين السيد محمد نعمان الداودي، الموضوعات التي تتعلق بالسبل الكفيلة لتعزيز آليات التعاون مع مجلس النواب في مجال التشريعات والقوانين النافذة، فيما تم مناقشة أهمية تعديل قانون المحاماة رقم (173) لسنة 1965 بما ينسجم مع تطور الزمن ومتطلبات المرحلة. وثمن نائب الرئيس دور النقابات والاتحادات في تطوير القدرات والطاقات وتوفير المعارف والمهارات، وأكد على دعم مجلس النواب لعمل هذه المؤسسات المهنية بالتشريعات والقوانين اللازمة، وضرورة الاستفادة من المشورات والخبرات المتراكمة بما يعزز من أداء الوزارات والدوائر الحكومية. كما بحث د.شاخه وان عبدالله أحمد مع المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط د.علي طاهر الحمود مع وفد من أعضاء مركز البيان، يوم الخميس 2023/9/21، ودور المنظمات المدنية والمراكز البحثية في تقديم الرؤى المستقبلية والمشورات والخبرات لصانعي القرار.

واكد نائب الرئيس على أهمية تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المجلس والمراكز البحثية في مجال التشريعات والقوانين، ورفد النواب واللجان النيابية بالدراسات والتقارير في السياسة والاقتصاد والمجتمع والعلاقات الدولية وتقديم الدعم لأداء مهامهم وأعمالهم اليومية.

الكهرباء والطاقة النيابية: ماضون في إجراءات تشريع قانون تنظيم الطاقة الكهربائية

نواب: القانون يعمل على زيادة الانتاج وتنظيم الطاقة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي

سلام السامرائي

تعمل لجنة الكهرباء والطاقة النيابية جاهدة لتشريع قانون تنظيم الطاقة، حيث تكثف الاجتماعات واستضافات المعنيين للخروج بصيغة تلبي المتطلبات، والذهاب نحو نصب العدادات الذكية وخدمة الجباية.

هذا القانون من شأنه أن ينظم الطاقة الكهربائية، ويعمل على تطوير الشبكة في عموم العراق، لتصل ساعات التجهيز إلى (24) ساعة، ووضعت اللجنة نصب أعينها الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية، بهدف الإسراع في عجلة التطور، خاصة أن الحاجة أصبحت ملحة للطاقة الكهربائية ولا سيما الطاقة النظيفة، إذ شرعت اللجنة بكتابة مواد القانون بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في الحكومة.

وقال رئيس اللجنة محمد نوري العبد ربه : إن "القانون من أهم القوانين باعتبار أن الدول تتوجه نحو الطاقة الشمسية والنظيفة كونها خطوة جيدة نحو الاستقرار، فيما سيكون لها الأثر الإيجابي على أرض الواقع، فيما أكد على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار جميع الملاحظات في سبيل إنضاج القانون، والاستفادة من الطاقة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء، بهدف استقرار الشبكة وتحسين نوع القدرة". مشيراً إلى "وضع إطار عام لتثبيت الملاحظات المناسبة على القانون بغية عرضه للقراءة والتصويت عليه في مجلس النواب".

ولفت النائب الأول لرئيس اللجنة وليد السهلاني إلى الإسراع في تشريع القانون كونه يُسهم في زيادة الانتاج، والتوجه نحو استثمار القطاع الخاص مع الحفاظ على الاقتصاد العراقي من خلال دعم الطاقة، للوصول إلى رؤية متطورة في سبيل إنضاج جميع فقراته قبل التصويت عليه.

وبدأت اللجنة بصياغة التعريفات الواردة في القانون، والتسمية، وآلية توفير إمكانيات مجدية لاستغلال مصادر الطاقة وفقاً لخطط موضوعة وإنشاء بنية تحتية لبحوث الطاقة الشمسية والطاقات الأخرى، مع وضع ستراتيجيات بثلاثة مستويات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأمد، حسب حاجة البلد، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وتباحث اللجنة النيابية، مع لجنة الأمر الديواني ذي العدد (54) تشريع القانون والاستماع إلى ملاحظاتها حول القانون والتوجه نحو استخدام الطاقة الشمسية، ومصادر الطاقة المتجددة للمساهمة في مواجهة التغير المناخي، فضلاً عن كيفية استغلال الطاقة الفائضة وتحويلها إلى شبكة، بهدف تسهيل تطبيقه على أرض الواقع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالصلة ذاتها استضافت اللجنة عدداً من الوزارات والهيئات حيث بدأت بوزارة النفط وهيئة الاستثمار، بحثت معها مواد القانون والاطلاع على الملاحظات التي أعدتها هيئة الاستثمار المتعلقة بمادة الكاربون وعوائد نواتج الانبعاثات ومخلفات الطاقة وتدوير النفايات في سبيل الاستفادة منها، فيما تم بحث مقترحات وزارة النفط حول إمكانية توفير فرص العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للعاطلين عن العمل في قطاع الطاقة النفطية والشراكة مع القطاع الخاص.

وبشأن الملاحظات الواردة من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، والكهرباء، والبيئة، استمعت اللجنة النيابية إلى كيفية الاستهلاك الأمثل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مصادر الطاقة واستثمار الموارد، إضافة إلى دعم مشاريع طلبة الدراسات العليا ذات الصلة بالطاقة النظيفة والبديلة وغيرها.

فيما استضافت اللجنة مديري شركات توزيع كهرباء بغداد، والفرات الأوسط، والوسط والشمالية والجنوب والملاكات المعنية في وزارة الكهرباء، لمناقشة ملفات الشركات المنفذة لعقود جباية الخدمة.

وأجرت اللجنة زيارات متعددة إلى وزارة الكهرباء والتقت وزيرها السيد زياد علي لمناقشة القانون وآلية التحول الذكي للشبكة الكهربائية حيث جرى التأكيد على ضرورة وضع خطط مجدية، والتعاقد مع الشركات المنفذة الرصينة في نصب العدادات، واطلعت اللجنة على استعراض الجداول المدرجة للمناطق المرشحة لنصب العدادات الذكية وخدمة الجباية.

وناقشت اللجنة بشكل مفصل حول كيفية اختيار المناطق وآلية الاشتراك وإحالة المناطق حسب نوع وصنف الاشتراك (سكني، وزراعي، وتجاري، وصناعي)، والتشديد على جرد المناطق المشمولة بالمشروع لعدد المشتركين المسجلين وغير المسجلين ونوع الاشتراك، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات من أجل نجاح المشروع.

وبشأن خطة الوزارة؛ استضافت اللجنة وزارة الكهرباء لمناقشة خطة الوزارة في تجهيز الطاقة والسيطرة على الاستهلاك وتحسين قطاع الكهرباء، والتأكيد بأن اللجنة داعمة للوزارة في كل ما من شأنه المساهمة في تقديم الأفضل، مبيناً أن الاستضافة تهدف إلى الاستيضاح حول خطة الوزارة للعام 2024، إضافة إلى الإنجازات العام 2023، وما هي المعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشاريع.

و استمعت اللجنة خلال الاستضافة إلى شرح عن خطة الوزارة بشأن تنفيذ المشاريع في قطاعات (الانتاج، والنقل، والتوزيع)، من أجل ضمان زيادة الانتاج وتقليل الاعتماد على الوقود، إضافة إلى مناقشة خطة الوزارة بشأن مشاريع المحطات الحرارية والبخارية وإجراءات استكمال دراسة تنفيذ العقود لتأهيل ونصب الوحدات مع استبدال عدد من المحطات.

وشددت اللجنة على ضرورة أن تشمل الخطة عدة مراحل، تبدأ بزيادة قدرات الإنتاج من خلال إعادة تأهيل وتشغيل المحطات القديمة، وبناء محطات جديدة، ورسم خارطة طريق للوصول إلى تطبيق مراحل تجهيز الطاقة الكهربائية وصياغتها، لضمان وصول الكهرباء إلى جميع المواطنين بشكل عادل.

وتعكف لجنة الكهرباء والطاقة النيابية على قراءة القانون بشكل مفصل، ووضع اللمسات والتعديلات المناسبة حيث تمت قراءته الثانية تمهيداً لرفعه للتصويت عليه.

ضمن جهودها الاستثنائية

لجنة التربية النيابية تتابع بشكل مستمر ملفات بنا
التربويين وطباعة

رائد علي

تتابع لجنة التربية النيابية، عن كثب ومنذ انتهاء الموسم الدراسي للسنة الماضية (2022 - 2023)، ملف طباعة الكتب المدرسية وبناء المدارس وإنهاء الدوام المزدوج في المدارس، وذلك لضمان توفير البيئة التعليمية المناسبة للطلبة.

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات واستضافات للكوادر المتقدمة في وزارة التربية ، ناقشت خلالها ملف طباعة الكتب المدرسية وسبل توفيرها قبل بداية الموسوم الدراسي الحالي، حرصا منها في التخفيف عن كاهل أولياء أمـور الطلبة في شـراء الكتب من الأسواق المحلية وبكلفة مالية عالية ، فضلاً عن متابعة ملف بناء المدارس ضمن القرض الصيني لإنهاء ملف الدوام المزدوج في بعض المدارس.

واستضافت لجنة التربية النيابية برئاسة النائب الدكتورة سعاد جبار الوائلي رئيسة اللجنة وفداً من اللجنة العليا لطباعة الكتب في وزارة التربية ، ضم كلاً من السيدة أسيل ياسين العبادي مدير عام الشؤون الإدارية والسيد أحمد عباس رشك مدير عام الشؤون المالية وكالة والسيد دريد ضاري مدير عام شركة دار النهرين للطباعة وانتاج المستلزمات التربوية والسيد محمد غربي خليل مدير العقود في الوزارة، لبحث آلية وآسس التعاقد المنصوص عليها مع المطابع وفق تقييم أداء تلك المطابع من خلال اللجان الفرعية المشكلة من قبل الوزارة و الكلف المالية المقترحة للطباعة في المديريات كافة للتجهيزات المدرسية.

وتساءلت اللجنة في لقاءاتها المتعددة مع المعنيين في طباعة الكتب المدرسية عن أسباب التلكؤ الحاصل الذي أدى إلى تأخر تشكيل لجنة لطباعة الكتب عن البدء للإعلان التعاقد المنصوص عليها مع المطابع بعد قرار مجلس الوزراء في 29/3/2023) ، وشددت على ضرورة الالتزام بمواعيد تسليم الكتب وإلزام وزارة التربية باستكمال كافة إجراءاتها خصوصاً بما يتعلق بعقود طباعة مادة اللغة الإنكليزية لتلافي التلكؤ والتأخير في توزيع الكتب الدراسية في الوقت المحدد قبل بدء العام الدراسي (2023/ 2024) .

في السياق نفسه، استضافت لجنة التربية النيابية، معالي وزير التربية الدكتور إبراهيم نامس الجبوري بحضور السادة أعضاء لجنة طباعة الكتب .

وتناولت الاستضافة موضوع طباعة الكتب المدرسية والتي جـاءت استكمالاً لسلسة من الاستضافات المستمرة التي أجرتها اللجنة مع لجنة طباعة الكتب للاستعلام عن مدى جاهزية الـوزارة لتوفير الكتب المدرسية، فضلاً عن إعداد شرح مفصل عن الوثيقة القياسية التي استند عليها قسم العقود في الوزارة للتعاقد مع المطابع ونسب الإنجاز الحقيقية التي أنجزتها المطابع ومـدى متابعة لجان التقييم لها، مشددين على ضرورة الانتهاء من هذا الملف المهم والالتزام بالمواعيد المحددة لتسليم الكتب إلى مخازن المديريات قبل بدء العام الدراسي.

من جانبها بينت وزارة التربية وعلى لسان السيد الوزير أن الـوزارة واجهت معوقات كثيرة كان لها أثر كبير في تأخر طباعة الكتب وهي تأخر إقرار الموازنة والـذي شكل عائقاً كبيراً في احالة عقود الطباعة مؤكدين استعداد الوزارة لمواجهة المعوقات والإشكاليات التي من شأنها أن تكون سبباً في التأخير.

اللقاءات والزيارات الميدانية

على صعيد متصل، التقت اللجنة، وزيـر التربية

ة لتطوير الواقع التربوي

ء المدارس وإنهاء الدوام المزدوج وتثبيت المشرفين ة الكتب المدرسية

الأستاذ إبراهيم نامس الجبوري في مقر الوزارة

لبحث سبل الارتقاء بالواقع التربوي وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والمعوقات التي تواجه العملية التربوية، مؤكدين على أهمية اتمام عقود طباعة الكتب وإنجازها وسرعة إرسالها إلى المديريات قبل بدء العام الدراسي الجديد.

وزارت رئيس لجنة التربية النيابية د.سعاد جبار الوائلي محافظة الديوانية للاطلاع على نسب إنجاز مدارس مشروع رقم (1)، ومشروع المدارس الصينية (القرض الصيني لبناء 1000 مدرسة). وشخصت اللجنة مشكلات كثيرة تواجه استكمال إجراءات بناء مدارس القرض الصيني، أهمها حجز الأراضي الخاصة لتشييد هذه المدارس .

وفي ذات الشأن زارت مخازن مديرية التربية في محافظة الديوانية الخاصة بتجهيز الكتب المدرسية، مشيرة إلى أن هذا النوع من الزيارات الميدانية يأتي ضمن سلسلة من الزيارات والمتابعة المستمرة التي تجريها اللجنة لمديريات التربية في المحافظات للاطلاع على آلية التجهيز والتوزيع والإجـراءات المتبعة للتوزيع فضلاً عن الاستفسار عن ما تحتويه المخازن من أعداد للكتب والمستلزمات المدرسية.

كما أجرت رئيسة لجنة التربية النيابية، زيارة تفقدية إلى مديرية العامة لتربية محافظة النجف الأشرف للمتابعة والإشـراف على آلية توزيع الكتب المدرسية واستلامها من قبل المـدارس للمرحلتين المتوسطة ، والإعدادية، ثمنت خلالها "دور المديرية العامة لتربية النجف الأشرف ، وجهود موظفيها في تسهيل عملية استلام وتسليم الكتب والتواجد لساعات متأخرة بعد الدوام الرسمي من أجل اتمام كافة الإجراءات المتعلقة بإيصال الكتب إلى مدارس المحافظة

بناء مـدارس جديدة ضـرورة لإنهاء معاناة الـدوام المزدوج

و استضافت اللجنة وفـداً من اللجنة العليا لبناء المـدارس في الأمانة العامة لمجلس الـوزراء ، دائرة المشاريع الوطنية والأبنية المدرسية/ مشروع بناء المدارس ضمن الاتفاقية الإطارية بين العراق والصين. وناقش الاجتماع تفاصيل المشروع ونسب إنجازه خلال السنين الماضية، وجرى عرض مفصل لكافة الآليات المتبعة في المصادقة على التصاميم المقدمة من المركز الوطني للاستشارات الهندسية والآلية المتبعة لتوزيع هذه المدارس على المحافظات ، فضلاً عن الاطلاع على العقود المتلكئة لبناء المدارس والعقود التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة.

وأكـدت لجنة التربية خلال الاجتماع على ضرورة تزويدها بـجـداول مفصلة عن أعـداد مواقع هذه المـدارس لكل محافظة وأنواعها من حيث الصفوف وتاريخ بـدء العمل وتاريخ التسليم وكذلك الكلف التخمينية لبنائها وماهي نسب الإنـجـاز الفعلي ومقارنته مع المصروف الفعلي من تخصيص بناء هذه المدارس والمالي لتكون اللجنة على اطلاع تام لكافة تفاصيل وليتسنى للجنة متابعته كلاً حسب محافظته، مشددين على ضرورة بناء مدارس جديدة في المناطق المحررة، وإعـادة تأهيل المـدارس المتضررة، وإنهاء الدوام المزدوج في المدارس.

جهود حثيثة لإنهاء ملف تثبيت المشرفين التربويين

ضمن جهودها الحثيثة وسعيها لإنهاء ملف تثبيت المشرفين التربويين، كـان من أولـويـات اللجنة مع بداية نشاطاتها بعد انتهاء العطلة التشريعية، حيث استضافت لجنة التربية النيابية برئاسة الدكتورة سعاد الوائلي رئيس اللجنة وحضور أعضائها لجنة

الأمـر الديواني (23577) الخاصة بإعادة دراسة توصيات اللجنة المؤلفة بشأن تثبيت المشرفين التربويين والاختصاصيين.

وتناول الاجتماع الذي حضره وفد من وزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة التربية، مناقشة توجيهات رئيس مجلس الـوزراء لإعـادة النظر في توصيات اللجنة المختصة بتثبيت المشرفين والتربويين والاختصاصيين وحل هذا الإشكال.

كما تم استعراض آلية عمل هذه اللجنة بالإضافة إلى الضوابط المتبعة في عمليات الترشيح والاختبار للإشراف التربوي والاختصاص وتم تقديم تفاصيل دقيقة حـول مسـؤوليـات المشـرفـين وواجبـاتـهـم، وتمحورت المناقشات حول تثبيتهم وإجراءات الحذف والاستحداث بالدرجات الوظيفية بالتعاون مع وزارة المالية.

من جانبها أكدت لجنة التربية على دعمها لحقوق المشرفين التربويين والاختصاصيين، وعبرت عن استعدادها لتذليل أية مشكلات تواجه عمل هذه اللجنة، مطالبة وزارة التربية بإرسال قوائم بأسماء المشرفين المؤهلين من الـدورات الحالية والسابقة، بهدف تثبيتهم مع تحديد أسماء المؤهلين موزعين على مديريات العامة للتربية في المحافظات وبالإضافة إلى الكلف التخمينية لمقدار الزيادة في رواتبهم وخلال يومين من تاريخ اللقاء.

في السياق نفسه التقت لجنة التربية النيابية، وزير المالية طيف سامي محمد وأعضاء لجنة الأمر الـديـوانـي(23577) المشكلة بتوجيه السيد رئيس مجلس الـوزراء للنظر بتعديل التعليمات الخاصة لقبول المتقدمين للإشراف التربوي والاختصاصي.

وبحث السادة المجتمعون آليات إنهاء ملف تثبيت شريحة المشرفين التربويين والاختصاصيين لدورتي (السلام والبناء ، والإبداع والتحدي) والدورات التي سبقتها واستثنائهم من الدرجات الوظيفية للتقديم على الإشـراف ضمن ملاك وزارة التربية ، وتطرق الاجتماع إلى آلية عمل اللجنة المكلفة ومتابعة آخر ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

وأكدت رئيسة اللجنة النائب الدكتورة سعاد جبار الوائلي على ضرورة إنهاء هذا الملف والاهتمام بهذه الشريحة كون المشرف قائد تربوي له القدرة على ممارسة الديمقراطية المبنية على أساس مبدأ الحرية واحترام الآراء والمشاورة وبث روح التعاون بين أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية معتمداً على أسلوب الإقناع ومبادرة الآراء وبالتالي له دور كبير في الارتقاء بالعملية التربوية وبما ينسجم مع جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية في تطبيق فقرات البرنامج الحكومي، منوهين بضرورة حسم هذا الملف بشكل كامل وبما يحقق ضمان حقوق هذه الشريحة المهمة من المشرفين التربويين والاختصاصيين. يذكر أن لجنة الأمر الديواني(23577) المشكلة بموجب توجيه دولة رئيس الوزراء، أقرت وفق اجتماع مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتأريخ 15 آب 2023 ، وتضم في عضويتها وكيل وزارة التخطيط رئيساً ، ومدير عام الإشراف التربوي ومعاون مدير عام دائرة البحوث والدراسات الإداريـة في مجلس الخدمة الاتحادي وممثل عن وزارة المالية وممثلاً عن الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس مجلس الوزراء.

لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية تزيد التواصل مع الجهات الحكومية لوضع حلول لشح المياه

البرلمان: ضرورة عقد اتفاقيات ملزمة مع دول الجوار لضمان حصة العراق المائية

رائد علي

تلعب لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية دوراً محورياً في العمل لمعالجة مشكلة شح المياه في العراق، بمجموعة من الإجراءات والأعمال الرامية إلى التخفيف من آثار هذه الأزمة، وضمان تأمين حصة العراق المائية، من خلال التواصل مع الجهات الحكومية المعنية، مثل وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة، ومناقشة الوضع المائي ووضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات والندوات لمناقشة مشكلة شح المياه وتبادل الأفكار والمقترحات، والسعي لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لمعالجة هذه الأزمة.

لقاءات واجتماعات مع الجهات ذات العلاقة

زارت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية، برئاسة النائب فالح الخزعلي رئيس اللجنة، مقر وزارة الموارد المائية للاطلاع على المشكلات والمعوقات ووضع الحلول الناجعة والسريعة لها.

وجرى خلال الزيارة عقد اجتماع فني موسع مع وزير الموارد المائية المهندس عون ذياب عبدالله، وضم عدد من المديرين العامين في الوزارة والتشكيلات التابعة لها ومديري الموارد المائية والمديرين المقيمين والتنفيذيين في جميع المشاريع الخاصة بالوزارة والمنفذة في عموم المحافظات.

رئيس اللجنة أشاد بالجهود المبذولة من قبل السيد الوزير وملاكات الوزارة العاملة في جميع المحافظات لتقديمهم الخدمات لجميع المستفيدين وبعدالة وبشكل مهني ومستعرضاً" أهمية التحديات التي تواجه عمل الوزارة ، ومؤكداً" على دعم وزارتين الموارد المائية والزراعة من خلال زيادة التخصيصات المالية لهم في الميزانية للعمل على تحديث النظام الإروائي وإدخال التقنيات الحديثة لتقليل الضائعات المائية وضمان الاستخدام الأمثل للمياه ودعم الفلاح في جميع المجالات ، مضيفاً "أن هذا الأزمة ممكن أن تكون فرصة نجاح من خلال تكاتف الجميع ودعم وزارة الموارد المائية على جميع المستويات.

من جانبه أكد معالي وزير الموارد المائية، على تطبيق البرنامج الحكومي وفق فقرات بشكل شفاف وعلمي مدروس في ما يخص قطاع الموارد المائية وموجهاً بمعالجة المشاريع المتلكئة في الفترات السابقة لتحقيق الفائدة منها في القطاع الإروائي ، مشيداً" بإجراءات ملاكات الوزارة في التخفيف من آثار الشح المائي من خلال تطبيق نظام المراشنة وإزالة التجاوزات لتحقيق العدالة في التوزيعات المائية على جميع المستفيدين، فضلاً" عن اتباع طرق حديثة في التبطين ومنها طريقة اللحاف الخرساني مع إنجاز بعض المشاريع المهمة وبفترة قياسية ومنها مشروع نصب المضخات العائمة في الثرثار لمعالجة الشح المائي وزيادة التصاريف في نهر الفرات ، مستمعاً" بعدها الوزير ذياب من الحضور لأهم المشكلات والمعوقات والملاحظات ضمن مشاريع الوزارة المنفذة في عموم المحافظات، موجهاً" بوضع الحلول المناسبة والناجعة لها لإنجازها ضمن توقيتاتها وتحقيق الفائدة القصوى من إنشائها وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين ضمن قطاع الموارد المائية وفي عموم المحافظات.

متابعة تنفيذ مشاريع المياه والري

من جانب آخر أجرت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية، العديد من الجولات الميدانية إلى مشاريع المياه والري في مختلف المحافظات، للاطلاع على سير العمل فيها وتقييمها، حيث زارت اللجنة ميدانياً، ضمن برنامجها (الأسبوع الزراعي) لناظم الدغارة في محافظة الديوانية، واطلعت اللجنة ميدانياً على مشروع تبطين بطريقة الحاف الخرساني فيها، فضلاً عن الإطلاع على الإطلاقات المائية وما ترويه من مشاريع زراعية، كما قامت اللجنة بزيارة سد الموصل واطلعت على تأثير قلة الاطلاقات المائية من الجانب التركي وتأثيرها في عمل السد، فضلاً عن توقف المحطة الكهرومائية وخروجها عن العمل بسبب انخفاض منسوب الماء في البحيرة وعدم وجود تناسب بين واردات الداخلة إلى السد والاطلاقات الخارجة منه.

كما زارت اللجنة مشروع ماء العباس في محافظة البصرة الفيحاء والذي يعد من المشاريع المهمة جداً في المحافظة ويغذي المحافظة بالمياه من قناة البدعة، ومشروع ماء الأنبوبي في محافظة البصرة و الذي يعتبر من المشاريع المهمة جداً في المحافظة ويغذي أجزاء كبيرة من المحافظة بمياه الإسالة، علاوة على زيارة وزارة الزراعة والري في إقليم كوردستان العراق للإطلاع على واقع عملها، بالإضافة إلى زيارات ميدانية أخرى أجرتها اللجنة لمشاريع إروائية في مختلف المحافظات.

وضع آليات واضحة للتعاون مع الدول الإقليمية

وفي إطار وضع آليات واضحة للتعاون مع الدول الإقليمية شاركت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية، في مؤتمر السفراء السابع الذي أقامته وزارة الخارجية، حيث عقد المؤتمر تحت شعار (الدبلوماسية العراقية – علاقات دولية متوازنة و تنمية اقتصادية مستدامة) لمناقشة موضوع التصحر و التغيرات المناخية و دور البعثات والمبعوث الخاص للتغيرات المناخية و آليات التعاطي مع الدول الإقليمية بشأن ملف المياه و أهم التحديات و المعوقات بما يُسهم في تفعيل دور السياسة الخارجية في مجال الأمن المائي.

و أكد السيد رئيس اللجنة على أهمية الدور التكاملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مواجهة ملف التغيرات المناخية و انحسار سقوط الأمطار و قلة الواردات المائية و تداعياتها الكبيرة و الواضحة على الوضع الزراعي و البيئي و الاجتماعي والديموغرافي في البلد ، و ضرورة رفع شعار (تحويل المحنة إلى منحة و الأزمة إلى فرصة) من خلال تضافر الجهود لإيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمة سواء كانت أسبابها خارجية أو داخلية و توفير التخصيصات المالية المناسبة لحجم التحديات الموجودة ، فضلاً عن الاستفادة من القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية والدولية و حجم التبادل التجاري للتعاطي مع دول الجوار و لضمان الحصة المائية المناسبة للعراق، داعياً السادة السفراء للإقامة علاقات طيبة مع المنظمات العالمية والشركات المتخصصة في البلدان المتطورة و نقل التكنولوجيا الحديثة سواء كانت في المستلزمات و الآليات الزراعية أو تقانات الري الحديث لتقليل الهدر في المياه ، مشدداً على وجوب تشكيل فريق تفاوضي دائمي و متخصص وذي مهنية عالية و خبرة طويلة للتفاوض مع دول الجوار ، مشيراً إلى أن اللجنة عملت على تشريع قوانين مهمة تصب في تنمية و تطوير القطاع الزراعي و خدمة الفلاحين و المزارعين العراقيين، لافتاً إلى أن اللجنة على استعداد تام للتعاون مع جميع السفراء العراقيين في الدول المختلفة و أن باستطاعتهم مفاتحة اللجنة في تشخيص أي إيجابية أو سلبية تصب في مصلحة البلد.

أهداف تسعى اللجنة إلى تحقيقها

وتسعى اللجنة خلال هذه المرحلة إلى تحقيق عدد من الأهداف الطموحة التي من المؤمل أن تُسهم في تنمية القطاع الزراعي ومواجهة تحديات شح المياه ومنها، الإسراع بإنجاز قانون المجلس الوطني للمياه ، وعقد الاتفاقيات الملزمة مع دول الجوار التي تضمن الحصص المائية للعراق، بالإضافة إلى تفعيل جميع القوانين النافذة و المشرعة من قبل مجلس النواب لمواجهة أزمة شح المياه، علاوة على رفع التجاوزات على الأنهر والتوزيع العادل للمياه بين المحافظات.

الامن والدفاع النيابية

جهود تشريعية ورقابية لتعزيز استقرار الأمن الداخلي والمساهمة في حفظ الأمن الإقليمي

استضافات وحوارات لإنضاج عدد من القوانين الخاصة بالوزارات والمؤسسات الأمنية والعسكرية

علي جعفر

دأبت لجنة الأمن والدفاع النيابية على تفعيل دوها التشريعي والرقابي، وذلك من خلال عقد اجتماعاتها الدورية والاستضافات والخروج بقرارات وتوصيات تسـهم في تقويم عمل الوزارات الأمنية وتشـكيلاتها المرتبط عملها بعمل اللجنة، وسلطت اللجنة الضوء على مشـاريع ومقترحات القوانين المعطلة لكي تتم قراءة بعضها قراءة أولى وبعضها الآخر قراءة ثانية والآخر منها للتصويت عليها داخل جلسات مجلس النواب، وتسعى لكي تشرع القوانين المعطلة خلال الدورة الخامسة الحالية لمجلس النواب العراقي.

الدور التشريعي

وناقشت اللجنة عدداً من مشاريع القوانين المهمة ومنها مشروع قانون جهاز المخابرات الوطني، فضلاً عن مناقشتها مشروع قانون جهاز الأمن الوطني، بالإضافة إلى مناقشة مشروعي قانوني كلية طيران الجيش وقانون مكافحة الإرهـاب، وناقشة اللجنة مشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة، وتناقش خطتها الستراتيجية والإسراع في تشريع القوانين المعطلة، وتناقش مشروع قانون جرائم المعلوماتية.

الدور الرقابي

وحول دورها في الجانب الرقابي أجرت اللجنة عدداً من الاستضافات للوزراء الأمنيين ومسؤولين وقادة عسكريين لمتابعة عمل الوزارات وتشكيلاتها حيث استضافت وزيري الدفاع والداخلية للاطلاع على واقع عمل الوزارتين، فضلاً عن استضافة اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، بالاضافة إلى استضافة الكادر المتقدم في وزارة الداخلية، ووكيل جهاز المخابرات الوطني لمناقشة مشـروع قـانـون المـخـابـرات، واستضافة قائد المنطقة الثانية لحرس الحدود لمناقشة واقع عملها.

واستمرت اللجنة بالاستضافات واللقاءات والحوارات لممارسة دورها الرقابي بشكل مكثف إذ التقت بالسيد رئيس مجلس الـوزراء لمناقشة جهود الحكومة واستعداداتها لإجراء الانتخابات المحلية. كما استضافت وكيل وزير الداخلية لشؤون الآستخبارات للإطلاع على آلية عمل الجهاز، فضلاً عن استضافة عوائل الضباط الذي صدر بحقهم الحكم بقضية السفارة السويدية، ومدير عام الهويات وإجازات السلاح في وزارة الداخلية.

الزيارات الميدانية

وأجرت اللجنة عدداً من الزيارات الميدانية منها زيـارة ميدانية لكركوك للوقوف على تفاصيل الأحداث الأمنية الأخيرة، إذ زارت مضيف السادة النعيم ضمن برنامج زيارتها لمحافظة كركوك، والتقت بعوائل المغيبين والمفقودين، فضلاً عن زيارتها إلى قيادة عمليات كركوك وشرق دجلة للاطلاع على واقع عمل القيادة.

وشاركت اللجنة في احتفالية ذكرى معركة ذات السواتر في الضلوعية، كما شاركت في مراسم تشيع منتسبي مكافحة الإجرام في الديوانية.

أما في أحـداث أربيل فقد ساهمت اللجنة في تشكيل لجنة ضمت أعضاء من لجنتي الأمن والـدفـاع والـعـلاقـات الخارجية للوقوف على الاعتداءات الأخيرة على أربيل، واطلعت لجنة الأمن والدفاع عبر زيارة ميدانية على عمل اللجنة المشكلة للتحقيق في القصف الإيراني الأخير.

وعلى الصعيد ذاته أجرت اللجنة جولة ميدانية في محافظة ديالى للنظر في الخروقات الأمنية الأخـيـرة، كما زارت السليمانية للوقوف على حادثة استهداف مطارها، كما زارت مقر قيادة عمليات نينوى واطلعت ميدانياً على القطعات العسكرية، كما زارت قيادة عمليات الحشد في نينوى، بالإضافة إلى متابعتها للزيارة الأربعينية وزيـارة قيـادة عمليات كـربـلاء لـلاطـلاع على جاهزيتها وخطتها لحماية زوار الإمام الحسين (عليه السلام).

تعزيز العلاقات الدولية

وعلى صعيد التعاون الثنائي مع المجتمع الدولي تجتهد اللجنة لتعزيز العلاقات الثنائية مع نظيراتها في مجالس النواب والشورى في دول المنطقة من خـلال الـزيـارات والاستضافات، حيث تجري اللجنة زيارات ميدانية للمحافظات للأطلاع على الواقع الأمني فيها.

فقد استضافت لجنة الأمن والدفاع النيابية الوفد النيابي الأردنـي ضمن برنامجه لزيارة مجلس النواب العراقي، وبحثت معه العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين.

كما استضافت رئيس التحقيق التابع لفريق الأمم المتحدة في العراق، كما شاركت اللجنة في في إجتماع اللجنة العليا للتسليح، فضلاً عن لقائها رئيس لجنة الأمـن والدفاع يستقبل قائد بعثة حلف الناتو في العراق، وتستضيف البرنامج الإنمائي(UNDP) التابع لمكتب الأمم المتحد من أجل تطوير القطاع الأمني في العراق، وشاركت اللجنة في ورشة بشأن المياه الإقليمية العراقية / الكويتية.

ملف المفسوخة عقودهم

كان للجنة دور فعال في ملف المفسوخة عقودهم, إذ أجرت عدة استضافات للجهات المعنية منها اللجنة المشكلة في جهاز المـخـابـرات لإعـادة المفسوخة عقودهم، واللجنة الفرعية المشكلة في وزارة الدفاع لمناقشة عودة المفسوخة عقودهم، بالإضافة إلى استضافة اللجنة المشكلة لإعادة المفسوخة عقودهم في هيئة الحشد الشعبي لمناقشة آلية العودة.

مجلس النواب

الله اكبر

الاثنين 29 كانون الثاني 2024 العدد 13 .Issue No .Jan . 2024 .29 .Mon

عُقد في بغداد بشأن تطورات الأحداث في قطاع غزة

«البيان الختامي» لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المجتمعون في المؤتمر الخامس والثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي: وإذ نعي ونُـدرك، أن الأشقاء الفلسطينيين يتعرضون للقتل والدمار، وهم لم يفوّتوا أية فرصة للحوار والسعي الملموس للتوصل إلـى تفاهم يقضي بقيام دولتهم المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، لكن سلطات الاحتـلال الإسرائيلي القوة القائمة بالاحتلال تجاهلت مطالبهم القانونية والمحقة بكل عنصرية واستهتار لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، وإيماناً بفاعلية التضامن العربي والعمل العربي المشترك في رفع الظلم عن الأخـوة والأشقاء في فلسطين المحتلة، التي تواجه قوة شيطانية تدميرية لم تتردّد أبداً في استخدام جميع أنـواع الأسلحة المحرمة دولياً لارتـكاب مزيد من المـجـازر بحق الفلسطينيين، حتى أولئك اللذين تحركوا لعبور الممرات الآمنة للخروج من غزة، فإننا:

1. نتبنى تقديم بند طارئ ضمن اجتماعات الدورة (147) للاتحاد البرلماني الدولي والمزمع عقدها في 2023/10/23 ويتضمن (وقف الحرب على غزة وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان).

2 - ندين بأشد وأقسى العبارات إرهـاب الدولة الـذي تمارسه سلطات الكيان الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بكل فئاته، لا سيما المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ، في محاولة فاشلة منهم لكسر إرادة الشعب وإنفاذ التطهير العرقي على أوسع نطاق، والتهجير القسري ، وتصفية القضية الفلسطينية.

3 - نؤكد على أن الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني وآخرها قصف مستشفى المعمداني ، سيؤدي إلى انفجار لا سابق له في كامل الأرض العربية ، فضلاً عن توسيع دائرة القتل الجماعي وشريعة الغاب، التي تحاول إسرائيل الترويج لها منذ عام 1948.

4 - نجدّدُ مطالبتنا للأسرة الدولية ومنظماتها الدولية، الفاعلة بالتدخل العاجل والفوري، وقول كلمة الحق في وجه انتهاكات الكيان الإسرائيلي، ووقفها وإيقاف الجرائم بحق الإنسانية، والمحاولات لعزل غـزة وقتل شعبها المتجذّر في أرض آبائه وأجداده، ووقف اعتداءات المستوطنين والمتطرفين اليهود على المسجد الأقصـى وكنيسة القيامة والاعـتـداء على المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن فلسطينية محتلة.

5 - نحث الإعلام في العالم على الحيادية وتوخّي الدقة في التعامل مع تغطية الأحداث التي تدور في غزة وفلسطين المحتلة.

6 - نقولها علناً وصـراحـةً أن نهج ازدواجـيـة المعايير، الـذي تستخدمه بعض الـدول الغربية والتي تساوي بين الجلاد والضحية، وهذا النهج يفقدها مصداقيتها ومكانتها كلاعب دولي يتبنى الديمقراطية ومناصرة حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية والإنسانية لن تغيّر الوقائع على الأرض الفلسطينية، مهبط الرسالات وعاصمة الديانات، بل ستعري الوجه الدموي للاحتلال الإسرائيلي.

7- نؤكد دائماً وأبداً على تمسكنا بالقرارات الأممية والمـبـادرة العربية للسلام، والتي مثلت توافقاً عربياً، للمحافظة على حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة، ولن يكون ذلك إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس.

8 - ندعو البرلمانات الدولية والهيئات لاتخاذ موقف لوقف الانتهاكات بحق المدنيين العزّل من الشعب الفلسطيني وإدانـة العقاب الجماعي والترحيل القسري وقتل الأبرياء الذي يتعرض له الفلسطينيون في غزة وكذلك الاعـتـداءات المتكررة على لبنان وسوريا

9- نشيد ونثمن عالياً، ثبـات وصـمـود الشعب الفلسطيني الـذي تحمّل جرائم الاحتلال لعقود طويلة، ونجدد الوعد والعهد بأن قضية فلسطين العروبة والتاريخ، ستبقى منارة للحق في وجه الباطل، وبوصلة العرب والمسلمين في جميع أصقاع الأرض، بشعبها وترابها ومقدساتها المسيحية والإسلامية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، أولـى القبلتين وثاني المسجدين، وثالث الحرمين الشريفين، فالزمان فلسطين والمكان فلسطين إلى يـوم الدين، والتمسك بالوصايا الهاشمية على المقدسات في فلسطين.

10 - ندعو المجتمع الـدولـي والمنظمات الدولية والإقليمية لتحمل مسؤولياتها بإيقاف الحرب فوراً والعمل لفتح المنافذ لإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى فلسطين، وذلك تخفيفاً عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واستجابة لمعاناته جرّاء ما يتعرَّض له من اعتداءات وانعدام ظروف البقاء على قيد الحياة، وعدم السماح للكيان الإسرائيلي بمنع دخول المساعدات الإنسانية من غذاء ومياه ومواد علاجية وموارد طاقة بالرغم من جهود مصر واستعدادها لإدخالها عبر معبر رفح ، كما نؤكد موقفنا الرافض بشكل قطعي لأية دعوات للتهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غـزة بـالأدوات العسكرية لما تشكله من تصفية للقضية الفلسطينية وضياع للحق الفلسطيني ونشر حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها .

11- نتوجه بالتحية والشكر والتقدير لجمهورية العراق الشقيق، الـذي لم يتوان يوماً عن نصرة قضايا أمته، على استضافة هذا المؤتمر الطارئ وتوفير جميع أسباب نجاحه والرحمة والخلود للشهداء الأبـرار في جميع ربـوع فلسطين الأبية، وأقـدس الدعاء للأشقاء الفلسطينيين المرابطين بالثبات والصمود حتى استعادة حقوقهم المشروعة".

حرر في بغداد – جمهورية العراق يوم الأربعاء الواقع في الثامن عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر مدير عام الدائرة الإعلامية	**أحمد الياسري** معاون مدير عام الدائرة الإعلامية	**رائد علي محمد** مدير قسم التحرير والرصد الاخباري	**جرجيس العطوان** مدير تحرير الملحق	**علي مجيد** الإخراج الفني